

Distr.: General
24 November 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2022

31 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022، نيويورك

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

مشروع الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، 2022-2025

موجز

إن حشد الدعم من منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء وتمكين البلدان النامية من إعلام ودعم بعضها البعض أمران أساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق التنمية المستدامة في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبناء القدرة على الصمود في المستقبل. ويساهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا البرنامج من خلال التكامل الإقليمي ومبادرات الجوار، والتجارة، والاستثمارات، ونقل الحلول المجرّبة، ومنصات التصميم المشتركة وتنسيق الاستجابات لبعض التحديات الإنمائية الأكثر دينامية وتعقيداً.

وفي ظل هذه الخلفية، يهدف الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2022-2025 إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لزيادة سرعة وحجم العمل باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيركز المكتب على ثلاث نتائج تغطي المجالات التالية: (أ) النهوض بصنع السياسات وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) وتعزيز تبادل المعارف والتعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب، وتنمية القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها لتمكين البلدان النامية من السعي إلى تحقيق تنمية أكثر مرونة واستدامة.



وستقدم هذه النتائج من خلال خمس خدمات هي: (أ) تيسير العمليات الحكومية الدولية وإعداد تقرير عنها؛ (ب) وتنمية القدرات؛ (ج) والمشاركة في خلق المعارف وإدارتها؛ (د) ومختبر حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (هـ) وإدارة الصناديق الاستثمارية.

وسيعمل المكتب، عند تنفيذ الإطار الاستراتيجي لفترة 2022-2025 على إدماج منظور تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع برامج عمله المقترحة؛ وإعطاء الأولوية للمعرفة وإدارة النتائج والشفافية والمساءلة؛ وإعادة معايرة الاتصالات والشراكات والتمويل؛ والحفاظ على قوة عاملة متنوعة وموهوبة وابتكارية؛ والحد من بصمة الكربون أثناء تقديم خدماته؛ وتشجيع نقل التكنولوجيات الخضراء من خلال الصناديق الاستثمارية التي يديرها.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - مقدمة
5	ثانياً - التعاون الماضي والنتائج والدروس المستفادة
7	ثالثاً - تحليل الحالة
10	رابعاً - الرؤية والبرنامج المقترح
14	خامساً - ترتيبات التنفيذ
18	سادساً - الرصد والتقييم وإعداد التقارير
	المرفق - الإطار المتكامل للنتائج والموارد (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - مقدمة

1 - إن حشد الدعم من منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء وتمكين البلدان النامية من إعلام ودعم بعضها البعض أمران أساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبناء القدرة على الصمود في المستقبل. ويسهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جدول الأعمال هذا من خلال التكامل الإقليمي ومبادرات الجوار من أجل التأثير على نطاق واسع، والتجارة والاستثمار، ونقل الحلول المجرّبة فيما بين البلدان النامية، والمشاركة في تصميم الاستجابات للتحديات الإنمائية المتزايدة ديناميتها وتعقيدها.

2 - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلاً عنه، هو طريقة للتعاون الإنمائي تقوم على التضامن المشترك الناجم عن تجارب ومشاعر تعاطف متشابهة، ويسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية والمسؤولية والاستقلال الوطنيين والمساواة وعدم المشروطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة. ويمكن للبلدان المانحة التقليدية والمنظمات المتعددة الأطراف أن تسهم في المبادرات التي تتولى زمامها وتقودها بلدان الجنوب من خلال ترتيبات تعاون ثلاثية توفر التمويل والتدريب والإدارة والنظم التكنولوجية وغير ذلك من أشكال الدعم.

3 - ويساهم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1974، في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال العمل كمرکز تنسيق لتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على أساس عالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. وإذ يسترشد الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2022-2025 بهذه الولاية، فإنه يوضح النتائج السابقة للمكتب والدروس المستفادة، وسياقه الإنمائي الحالي، ورؤية المكتب وبرنامجه المقترح للسنوات الأربع المقبلة.

4 - والهدف الشامل للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 يتمثل في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي كوسيلة لزيادة سرعة وحجم العمل باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقوم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور حفاز، حيث سيعزز الدعم الحكومي الدولي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتبادل المعارف وتنمية القدرات.

5 - وبالتالي يقترح الإطار الاستراتيجي أن يركز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب برامج عمله على ثلاث نتائج متشابكة ومتراصة: (أ) النهوض بصنع السياسات وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) وتعزيز قدرة كيانات الأمم المتحدة على تقديم الدعم إلى البلدان النامية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) وتمكين البلدان النامية من تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تسخير تبادل المعارف وتنمية القدرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن تيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها.

6 - ويحدد الإطار الاستراتيجي أيضاً الكيفية التي سيدعم بها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب الدول الأعضاء، تحقيق النتائج الثلاث من خلال خمس خدمات هي: (أ) تيسير العمليات الحكومية الدولية وإعداد تقرير عنها؛ (ب) وتنمية القدرات؛ (ج) والمشاركة في خلق المعارف وإدارتها؛ (د) ومختبر حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (هـ) وإدارة الصناديق الاستثمارية.

7 - وسيعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عند تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 على إدماج منظور تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع برامج عمله المقترحة.

ثانياً - التعاون الماضي والنتائج والدروس المستفادة

8 - في أعقاب النداء الذي وجهته الدول الأعضاء لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تنشيطه (A/RES/64/222) والولاية التي أعادت الجمعية العامة تأكيدها (A/RES/73/291)، يعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه "مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها". ويستجيب إطاره الاستراتيجي لقرار الجمعية العامة A/RES/71/243 الذي تكرر فيه الجمعية العامة "التأكيد على وجوب أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز دعمها له، بناءً على طلب من البلدان النامية وفي إطار من ملكيتها وقيادتها لزاماً الأمور، من خلال نهج يُتبع على نطاق المنظومة" (الفقرة 23)، وقرار الجمعية العامة (A/RES/75/233)، الذي تكرر فيه "التأكيد على أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تعزز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بناءً على طلب من البلدان النامية وفي إطار يكفل امتلاك هذه البلدان وقيادتها لزاماً الأمور، من خلال نهج يُتبع على نطاق المنظومة" (الفقرة 35).

9 - وفي عام 2018، زاد المكتب من دعمه لعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع بلدان ومؤسسات بلدان الجنوب لتعزيز قدرتها على تحديد الحلول والخيارات السياساتية والخبرات. كما عمل على إعادة تأكيد الالتزام العالمي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (DP/CF/SSC/6). وقد توج هذا العمل بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية + 40) في عام 2019، بمناسبة الذكرى الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتجديد الالتزام الدولي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ورسم خطة طريق للمضي قدماً من حيث تشجيع إقامة روابط أقوى بين بلدان الجنوب لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - وفي عام 2020، قاد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عملية وضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تشجيع اتباع نهج منسق ومتسق إزاء سياسات الأمم المتحدة وعملها البرنامجي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما برهنت على قوتها في الدعوة إلى عقد اجتماعات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وشبكات البحوث من خلال إطلاق آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتنسيق وتوحيد مقترحات كيانات الأمم المتحدة بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كمساهمة مشتركة، وتجميع الأدلة على دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإنشاء ائتلاف عالمي من شبكات مراكز البحوث، وإنشاء نظام بيئي لتبادل الشراكات والحلول، من بين نتائج أخرى.

11 - وكشفت الجهود السابقة للتعاون الإنمائي التي بذلها المكتب عن الحاجة إلى تحسين جوانب مثل إدماج منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، فضلاً عن التخطيط والبرمجة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛ واستيعاب مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمنتجات ومنصات المعارف؛ وتمويل المكتب وإدارته للمواهب. وأدرجت

مجالات التحسين هذه في التقييم النهائي للإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة 2014-2018؛ واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة 2018-2021؛ وتقارير مراجعة الحسابات لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ومشاورات مع كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية في إعداد الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025.

الدروس المستفادة

12 - تشير الدروس المستفادة من تنفيذ الأطر الاستراتيجية السابقة إلى ما يلي:

(أ) ضرورة التأكيد على الطبيعة الحفازة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

13 - ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يعمل على نحو أفضل كوسيلتين بدلا من أن يكونا غايتين في تحقيق الأولويات والأهداف الإنمائية للدول الأعضاء. وبذلك سيدمج المكتب خدماته لتعزيز تبادل المعارف والتعاون الثلاثي وتنمية القدرات فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن تيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها لتمكين البلدان النامية من السعي إلى تحقيق تنمية أكثر مرونة واستدامة. كما سيعزز دعمه من خلال العمليات الحكومية الدولية، وإقامة حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتقارير المستندة إلى أدلة، والموجزات السياسية للنهوض بصنع السياسات وتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(ب) الحاجة إلى دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التخطيط والبرمجة

على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري

14 - مكن إنشاء آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كيانات الأمم المتحدة من العمل معا بشأن مختلف المسائل، مثل وضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة وخطة عمله. وسيواصل المكتب تيسير عقد الآلية المشتركة بين الوكالات كمنصة لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع تجهيز منظومة الأمم المتحدة بما يلزم من إرشادات وأدوات وتدريب لتعزيز الدعم المقدم إلى الأولويات والأهداف الإنمائية للدول الأعضاء من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(ج) ضرورة التأكيد على المشاركة في خلق واستخدام المعارف بالتعاون فيما بين بلدان

الجنوب والتعاون الثلاثي

15 - شهدت السنوات العديدة الماضية زيادة في إنتاج المعارف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومراكز البحوث ومراكز الامتياز في الجنوب والقطاع الخاص. وتزداد أهمية هذه المعارف مع استخدامها في إثراء صياغة وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج. وتحققا لهذه الغاية، سيقوم المكتب، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بإنتاج منتجات معرفية عالية الجودة وقائمة على الأدلة تساعد على تحديد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنفيذه وتوسيع نطاقه. وسيعزز كذلك دور نظام غالاكسي للتوظيف الإلكتروني بين الجنوب والجنوب كمحطة واحدة لنشر المعارف والتوسط في إقامة الشراكات.

(د) الحاجة إلى اعتماد نهج لإدارة الدورة البرنامجية

16 - أظهر استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021 أن تطبيق نهج الدورة البرنامجية في تصميم وتنفيذ المبادرات والمشاريع وبناء الشراكات المشفوعة بما يكفي من التخطيط والمخصصات المالية يمكن أن يسهم بشكل أفضل في تحقيق نتائج ملموسة أكثر. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيحدد المكتب على تخطيط وتنفيذ المبادرات والمشاريع والشراكات، مع التركيز على النتائج إلى جانب المخصصات المالية الكافية.

(هـ) الحاجة إلى تعزيز ثقافة الإدارة القائمة على النتائج

17 - أبرزت مراجعة الحسابات واستعراض منتصف المدة أهمية التخطيط والميزنة على أساس النتائج في برامج عمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية. ويشدد القرار 1/20 للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/76/39) أيضاً على ضرورة تحسين تأثير المكتب وفعاليتيه وشفافيته وتعزيزها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيحسن المكتب وينفذ إطار الرصد والتقييم وطرق أداء العمل تعزيزاً للتوجه نحو تحقيق النتائج والكفاءة التشغيلية والشفافية والمساءلة في برامج عمله وصناديقه الاستثمارية امتثالاً لسياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته.

ثالثاً - تحليل الحالة

18 - أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تعطيل سلاسل التوريد، وتسببت في زيادة حادة في الديون في جميع أنحاء بلدان الجنوب، وأكدت على الحاجة إلى الإنصاف في توزيع اللقاحات في جميع أنحاء العالم. والتقدم المحرز في مجال الحد من الفقر وعدم المساواة، وتخفيف حدة الجوع، وتعزيز نظم الصحة والحماية الاجتماعية، وسد الفجوة التمويلية أصيب بانتكاسة في أنحاء كثيرة من العالم، وشعرت به النساء بصفة خاصة، مما يتطلب بذل جهود أكبر لزيادة سرعة وحجم العمل بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقدها الأخير والأهم. وقد عززت تلك الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث استخدمت عدة بلدان تلك الطرائق لمعالجة الآثار المباشرة للجائحة، بينما دعت في الوقت ذاته إلى وضع مزيد من نماذج التعاون القائمة على التضامن التي تعزز تطوير التكنولوجيا ونقلها وتبادل المعارف وتنمية القدرات لبناء القدرة على الصمود في المستقبل.

19 - كما عزز العديد من بلدان الجنوب القدرات المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية، وإنشاء وكالات تعاون إنمائي قائمة بذاتها أو وحدات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتطوير نظم المعلومات والإدارة، والانتقال من مبادرات قائمة بذاتها إلى مشاريع وبرامج للتحويل الهيكلي. وقد أدى إنشاء مؤسسات تمويل إنمائي وبرامج ائتمان وصناديق خاصة جديدة بقيادة بلدان الجنوب إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة لتعبئة التمويل فيما بين بلدان الجنوب مع إعادة تأكيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتبارهما متممين للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب بدلاً من أن يكونا بديلاً عنه، في سد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20 - كما أن العديد من البلدان النامية هي أيضاً في بؤرة التحولات العالمية الكبرى. ومن المتوقع أن يعزز الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي القدرة التنافسية، ويزيد من فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية

وسلاسل القيمة الإلكترونية العالمية، ويحسن الحوكمة وتقديم الخدمات الحكومية في عدة أنحاء من بلدان الجنوب. وفي أعقاب إبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، من المرجح أن تؤثر تعهدات البلدان النامية الكبرى بإزالة الكربون من اقتصاداتها على التجارة والاستثمارات، مما يدفع سلاسل التوريد العالمية إلى التكيف مع إتاحة فرص جديدة في الصناعات المنخفضة الكربون لعكس مسار أزمة المناخ. وتشهد أنحاء كثيرة من بلدان الجنوب تحولاً حضرياً وديمغرافياً سريعين يؤثران من جانبها على مسار نمو المدن. ولا تخلو هذه المنافع من مخاطر مثل زيادة الفجوة الرقمية، والاستبعاد الاجتماعي، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة في الدخل وبين الجنسين في بلدان الجنوب. وحيث أن التنمية أخت تصبح أكثر دينامية في طابعها وحجمها غير المسبوقين، يُطلب من البلدان النامية ألا تتبادل خبراتها فحسب، بل أن تجتمع أيضاً في اتجاهات متعددة (بلدان الجنوب - الجنوب، والشرق - الشرق، والجنوب - الشمال، والشمال - الجنوب) ومستويات (وطنية ودون إقليمية وإقليمية وأقليمية وعالمية)، وعبر القطاعات، من أجل المشاركة في تصميم حلول تزيد من سرعة ونطاق العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21 - ويؤدي التعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي دوراً متزايد الأهمية في هذه العملية وفي عدم ترك أحد خلف الركب، وذلك من خلال:

(أ) اتخاذ إجراءات تتماشى مع أولويات التنمية الطويلة الأجل المبينة في خطط التنمية الوطنية والإقليمية. ومن خلال هذه المنصات والأطر التعاونية، تحدد البلدان التحديات والمجالات ذات الاهتمام المشتركة، وتنشئ آليات تنسيق وتجمع الموارد لتنفيذ المشاريع المشتركة؛

(ب) وتصميم استراتيجيات تيسر التمويل فيما بين بلدان الجنوب في سياق مؤسسات تمويل التنمية دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية وبرامج الائتمان والصناديق الخاصة، وتتماشى تماماً مع خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، أدت المصارف والصناديق الإنمائية الوطنية دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الدول العربية. وفي بعض أنحاء آسيا، تشير الزيادة في عدد الدائنين من القطاع الخاص إلى اتجاه جديد تستخدم بموجبه الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتكملة برامج المعونة التي تقودها الدولة، لأنها تساعد على تخفيف حدة المخاطر السياسية والمالية المرتبطة ببرامج المعونة في البلدان مع توسيع مصادر تمويل التنمية. وتشمل المصادر الابتكارية الأخرى لتمويل التنمية في المنطقة استخدام أموال الهبات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث تستخدم العائدات لتمويل برامج التعاون الإنمائي ومنح المساعدة، مما يقلل من اعتماد البلدان على الميزانيات الحكومية؛ و

(ج) والاعتراف بالتنوع داخل بلدان الجنوب وتكييف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الأولويات والاحتياجات الاستراتيجية الوطنية للبلدان في مختلف الفئات القطرية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الهشة والبلدان المنخفضة الدخل التي تخرجت مؤخرًا إلى مركز متوسط الدخل. وبمعزل عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يشمل اقتصاداً ناشئاً أو بلداناً نامية بعيدة جغرافياً، فإن مسائل مثل تحقيق الاستقرار وإصلاح المؤسسات الحكومية الأساسية هي مسائل محورية بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين أقل البلدان نمواً والدول الهشة لأن الدول المجاورة للدول الهشة لديها اهتمام واضح بالاستقرار وتحسين أداء المؤسسات الحكومية، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز التجارة والاستقرار السياسي الإقليمي. ويمكن أن يحدث التكيف أيضاً على مستوى التمويل من خلال الجمع بين المعونة الرسمية الشبيهة بالمساعدة الإنمائية والأشكال التجارية للمشاركة الاقتصادية للاستجابة بمزيد من المرونة

للاحتياجات الإنمائية للبلدان والمناطق. ولما كانت البلدان المنخفضة الدخل التي تخرجت مؤخرا إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل قد تعاملت مع قضايا التنمية، لذا فإن لديها خبرات ذات صلة لتقاسمها مع الآخرين، مع الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لوضع نفسها في الساحة العالمية. بيد أن الخوف لا يزال قائما بالنسبة لمعظم هذه البلدان من أنها قد تفقد الدعم الذي كانت تحظى به بوصفها بلدانا منخفضة الدخل وتجد نفسها في تراجع.

22 - وعلى مدى العقد الماضي، وسع العديد من كيانات الأمم المتحدة وعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها وبرامجها. ويمكن رؤية ذلك في عدد الآليات والمبادرات التي أطلقت، مثل إنشاء آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ورفع مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما طريقتين رئيسيتين للمشاركة في بعض الخطط الاستراتيجية للشركات وأطر المساعدة الإنمائية لكيانات الأمم المتحدة تلك؛ وإنشاء وحدات مخصصة وبنود ميزانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتطوير منصات للتوسط في الطلب والعرض فيما بين الشركاء من بلدان الجنوب؛ وتعيين جهات تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في كيانات الأمم المتحدة؛ وتجميع أمثلة عن دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتزايد عدد أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المبلغ عنها في منظومة الأمم المتحدة.

23 - ومع تزايد تعددية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بدأت هذه المبادرات والمساحات السياسية تحتل مكانا في صلب منظومة الأمم المتحدة أو باتت تحظى بدعمها. ويمكن رؤية ذلك في تزايد دعم الأمم المتحدة للاتفاقات الحكومية الدولية والتكتلات التي تعزز التجارة عبر الحدود والتكامل الإقليمي، وتيسير التشريعات المتصلة بالتجارة لتنشيط المنافسة وحماية المستهلك، وتطوير نظم الإنذار المبكر المتعددة الأطراف، وإنشاء منصات للتعاون الإقليمي والأقليمي. وكشف هذا التطور مجالات للتحسين، كما أشير في تقرير الأمين العام لعام 2020 عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/75/79-E/2020/55): تعزيز رصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقييمه وتقديم التقارير عنه في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لتعزيز استدامة الأنشطة وتكرارها؛ وزيادة الموارد والقدرات لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وزيادة وعي الموظفين بإمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وطرائق برمجته؛ وزيادة عدد سياسات وأطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد الوطني.

24 - وخلقت إصلاحات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فرصا لتعزيز آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولربط منظومة الأمم المتحدة بالبلدان والمناطق ربطاً أوثق، ومواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتؤكد طرائق المشاركة والبرمجة الجديدة على الحاجة إلى تيسير التعاون تيسيرا حثيثا فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأهمية ذلك التعاون: (أ) بدأت أطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام في الاضطلاع بدور الأمم المتحدة بوصفها ميسرا ووسيطا وداعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) وبوسع القيادة الجديدة لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة أن تسهم في زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل الأقاليم وفيما بينها؛ (ج) وأنيطت بأفرقة الأمم المتحدة الجديدة

المعنية بالنتائج مهمة تحديد مجالات جديدة ممكنة للتعاون دون الإقليمي والإقليمي لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان، فضلا عن فرص تسليط الضوء على ممارساتها الجيدة في مختلف مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (د) ويتوقع من المنصات التعاونية الإقليمية والتحالفات القائمة على القضايا أن تدعم تبادل المعارف والتعاون الإقليميين وأن تدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في طريقة عملها.

رابعاً - الرؤية والبرنامج المقترح

25 - سيواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطاره الاستراتيجي (2022-2025) دعم جهود بلدان الجنوب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عقد العمل. وسيواصل أيضا الإسهام في جهود منظومة الأمم المتحدة لدعم تلك البلدان في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وفي بناء قدرتها على الصمود في المستقبل. ويتوخى المكتب أن تعزز الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لزيادة سرعة وحجم العمل المبذول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تمويل الحلول التي تنصدي للتحديات الإنمائية الهيكلية ونقلها وتكيفها والمشاركة في تصميمها، وتحسين القدرات الإنتاجية، وإعداد البلدان للتحويلات العالمية الكبرى. وللمساهمة في تحقيق هذه الرؤية، سيقوم المكتب بدور حراز، حيث سيعزز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعارف وتنمية القدرات، فضلا عن تيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها.

26 - ووفقا للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمتتين وسائل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتنشيطها (هدف التنمية المستدامة 17)، بتوجيه من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيركز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عمله على النتائج الثلاث التالية. سيعمل المكتب، عند تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 على إدماج منظور تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع برامج عمله المقترحة.

النتيجة 1. تعزيز السياسات الرامية إلى النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال تقديم الدعم الفعال القائم على الأدلة للعمليات الحكومية الدولية، والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتقديم التقارير.

27 - وستعطى الأولوية في إطار هذه النتيجة لتعزيز القيادة الفكرية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما للعمليات الحكومية الدولية والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال: (أ) توسيع نطاق التقارير المطلوب من المكتب إعدادها وتحسين نوعية وفائدة تلك التقارير من خلال المعارف والبحوث القائمة على الأدلة، بما في ذلك التقرير السنوي للأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتقرير السنوي إلى اللجنة الاقتصادية والمالية التابعة للجمعية العامة (اللجنة الثانية)، وتقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقرير مدير البرنامج الإنمائي الذي يقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تنشأ احتياجات لتقارير إضافية مع إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق منظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) وتيسير الحوار العملي المنحى بين الدول الأعضاء وكليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ومراكز البحوث ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب من

أجل إثبات صحة تقارير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإبلاغ اللجنة الثانية للجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز تفاعلها مع منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومتابعة منتدى تمويل التنمية، ومنتدى التعاون الإنمائي، وغير ذلك من العمليات المعيارية والحكومية الدولية، ومنصات المتابعة والاستعراض التي يناقش فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو التي يمكن أن تؤدي دورا ذا صلة بهذا الموضوع؛ (ج) والعمل بصفة أمانة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم اللجنة الثانية للجمعية العامة.

28 - ولتحقيق هذه الأولوية، سيقدم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقريرا كل سنتين عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وسيعكس التقرير القضايا والاتجاهات الرئيسية في تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، فضلا عن مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إعداد البلدان النامية للتحويلات العالمية مثل التعافي من مرض فيروس كورونا، والرقمنة وتغير المناخ. وسيوفر التقرير الذي يصدر كل سنتين الأساس لتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتقارير الأخرى التي كلف المكتب بإعدادها. وبالتعاون مع الشركاء المعنيين، سينظم المكتب سلسلة من حلقات العمل والمناقشات لنشر نتائج التقرير الذي يصدر كل سنتين عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستكون التقارير المطلوب تقديمها وغيرها من الموجزات السياسية أكثر تحليلا، وقائمة على الأدلة، وذات توجه عملي. كما أنها ستشمل الأفكار والتوصيات الواردة من منصات دول الجنوب، بما في ذلك تلك التي ييسرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل منتدى المديرين العامين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية المستدامة (المنتدى الرفيع المستوى للمديرين العامين للتعاون الإنمائي سابقا)، وشبكة المفكرين العالميين فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن منتديات إقليمية أخرى قائمة وجديدة، والمنصات القطرية والحوارات المتعلقة بالسياسات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

29 - وسيقود مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورات التي تعقدها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كل سنتين استجابة لقرارات الجمعية العامة وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى ذات الصلة. وسيعيد المكتب جلسات إحاطة بشأن السياسات المواضيعية ويعقد حوارات مواضيعية بشأن السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والأقاليمي لدعم الحوارات في سياق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيرها من العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

30 - ومن خلال هذه العملية، سيسهم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في النهوض بصنع السياسات وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال إدماج منظوري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في قرارات منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية. ويهدف المكتب أيضا إلى الإسهام في تنفيذ الإجراءات الموصى بها في تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

النتيجة 2. تعزيز قدرة كيانات الأمم المتحدة على الاستجابة لطلبات البلدان النامية للتصدي لتحديات إنمائية محددة في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

31 - تعطى الأولوية في إطار هذه النتيجة لتطوير و/أو تعزيز القدرات داخل منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء ونظام إيكولوجي أكثر ملاءمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك عن طريق: (أ) تعزيز آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفها منصة لكيانات الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتحسين التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة؛ (ب) وتطوير قدرة كيانات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استراتيجيات الأمم المتحدة العالمية وعروض الخدمات، فضلا عن البرامج الإقليمية والقطرية مثل أطر التعاون الإقليمي وأطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام والتحليلات القطرية المشتركة ووثائق البرامج القطرية والتقارير السنوية؛ (ج) ودعم البلدان النامية في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لتخطيط وإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب الدول الأعضاء والأفرقة القطرية للأمم المتحدة حسب الاقتضاء؛ (د) وتعزيز منتدى المديرين العاميين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية المستدامة والآليات الإقليمية باعتبارها حيزا يتيح للدول الأعضاء تبادل الدروس المستفادة بشأن تعزيز الآليات المؤسسية والنظم الإيكولوجية الوطنية لتشجيع وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتنسيق الإجراءات بما يتماشى مع التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب + 40.

32 - ولتحقيق هذه الأولوية، سيواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تنسيق وتعزيز آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتيسير تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيشمل ذلك إنشاء أفرقة عاملة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تعميما مواضيعيا داخل منظومة الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز، وتبادل المعارف والدروس المستفادة والممارسات الجيدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ووضع توجيهات لكيانات الأمم المتحدة بشأن كيفية إعداد تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

33 - وسينسق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا مع مكتب التنسيق الإنمائي واللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حسب الاقتضاء، لوضع وتنفيذ التوجيهات والأدوات والوحدات التدريبية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستركز هذه التوجيهات وكذلك الأدوات والنماذج التدريبية على كيفية: (أ) مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تخطيط الشركات ووضع الميزانيات والبرامج القطرية؛ (ب) وتحديد وتصنيف وتنفيذ وتقييم وتقديم تقارير عن مبادرات التعاون الجارية والجديدة فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع حافظات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ (ج) ودعم البلدان النامية في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لتخطيط وإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإدماج منظوري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ (د) وجمع أدلة عن النتائج على مستوى أعلى، مثل مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التغييرات في قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على تصميم السياسات/البرامج، وكيف تسهم هذه التغييرات بدورها في إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

34 - ومن خلال هذه العملية، سيسهم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في زيادة الخطط الاستراتيجية ووثائق التخطيط للأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، التي تتبع استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي و/أو تشمل المؤشرات والأنشطة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيسهم المكتب أيضاً، عند القيام بذلك، في زيادة استجابة منظومة الأمم المتحدة لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بالدعم وتنمية القدرات فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما سيسهم في إدماج منظوري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استراتيجيات التعاون الإنمائي الوطنية وتقارير الاستعراض الوطني الطوعية بشأن التنمية المستدامة.

35 - وسيصمم منتدى المديرين العامين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية المستدامة والآليات الإقليمية، إلى جانب نظام غالاكسي فيما بين بلدان الجنوب، والتحالف العالمي لشبكات مراكز البحوث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كحزمة من الخدمات المتكاملة للدول الأعضاء لتبادل الدروس المستفادة بشأن تطوير و/أو تعزيز الآليات المؤسسية والاستراتيجيات والنظم الإيكولوجية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيتمكن ذلك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من اتباع نهج متكامل إزاء تنمية قدرات الدول الأعضاء، مما يزيد من تحفيز الدعم الذي يقدمه إلى البلدان النامية في التصدي لتحديات إنمائية محددة أثناء تنفيذ خطة عام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بناء على طلبها.

النتيجة 3. تمكين البلدان النامية من تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تسخير تبادل المعارف وبناء القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

36 - ستعطي الأولوية في إطار هذه النتيجة للتوسط في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بناء على طلبها، وتوسيع نطاق هذه المبادرات، لتمكين البلدان من السعي إلى تحقيق تنمية أكثر مرونة واستدامة من خلال: (أ) مواصلة تحديد وتوثيق ونشر الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتمكين بلدان الجنوب من تبادل المعارف فيما بينها، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك من الصناديق الاستثمارية التي يديرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) وتحديد الاحتياجات من المعارف والقدرات والتكنولوجيا في جميع أنحاء الجنوب، بما في ذلك من خلال الصناديق الاستثمارية التي يديرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على أساس الطلب؛ (ج) وإنشاء مختبر حلول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوفير حاضنة للحلول الابتكارية وتكييفها وتوسيع نطاقها بالاشتراك مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية لبلدان الجنوب والجامعات ومراكز الامتياز في الجنوب وغيرها من الشركاء ذوي الصلة. وسيعمل المختبر على أساس الطلب لمعالجة القضايا البالغة الأهمية بالنسبة لبلدان الجنوب؛ (د) ومواصلة إدارة الصناديق الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب بمزيد من الفعالية والكفاءة لتعزيز تبادل المعارف ونقل الممارسات الجيدة لتخفيف حدة الفقر؛ (هـ) وعلى أساس الطلب، تحديد مصادر إضافية للتمويل المستدام وزيادة حجم الاستثمار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبناء آليات للتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية ومؤسسات التمويل التي تقودها بلدان الجنوب، وترتيبات التعاون الثلاثي مع البلدان المانحة التقليدية والمنظمات المتعددة الأطراف، وغير ذلك من المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المشتركة بغية زيادة الموارد إلى أقصى حد وزيادة تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

37 - ولتحقيق هذه الأولوية، سيقوم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحديد وتوثيق الممارسات الجيدة مع التزام الشركاء بدعم نقل المعارف والتكنولوجيا، بما في ذلك العمل التفصيلي لبناء القدرات والممارسات المنفذة بشكل مشترك في البلد الشريك (البلدان الشريكة). وسيعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتشاور الوثيق مع مجالس إدارة كل منها، مع شركاء الصناديق الاستثمارية والبرامج للتأكيد على قيمة مقترح نقل واكتساب المعارف والتكنولوجيا والميزة النسبية لتوسيع نطاق هذه العناصر ضمن حافظات وبرامج الصناديق الاستثمارية التابعة لها وفقا لمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

38 - وسيستجيب مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للطلبات القطرية لتحديد أصحاب المعارف والتكنولوجيا وتيسير التوسط في إقامة الشراكات من خلال نظام غالاكسي فيما بين بلدان الجنوب والمشاريع التي تدعمها صناديق استثمارية يديرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسينشئ المكتب مختبر الحلول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويتولى تشغيله. وسيسهل المختبر تنسيق المبادرات التي تشجع تبادل المعارف وتنمية القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والمشاركة في تصميمها واحتضانها وتوسيع نطاقها، مع المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

39 - وسيتعاون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع كيانات الأمم المتحدة، ومنصات التعاون المتعدد الأطراف، وشركاء التعاون الثلاثي، وغيرها من الجهات الفاعلة والمبادرات ذات الصلة المكرسة لمواجهة التحديات الإنمائية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن المشاركة الموسعة للمكتب من خلال منظومة الأمم المتحدة أن تدعم الشركاء في تطوير وتنفيذ صناديق ومشاريع ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية بحيث تتبع مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى مساعدة المشاريع على توسيع نطاقها حيثما أمكن وبناء على طلب الدول الأعضاء.

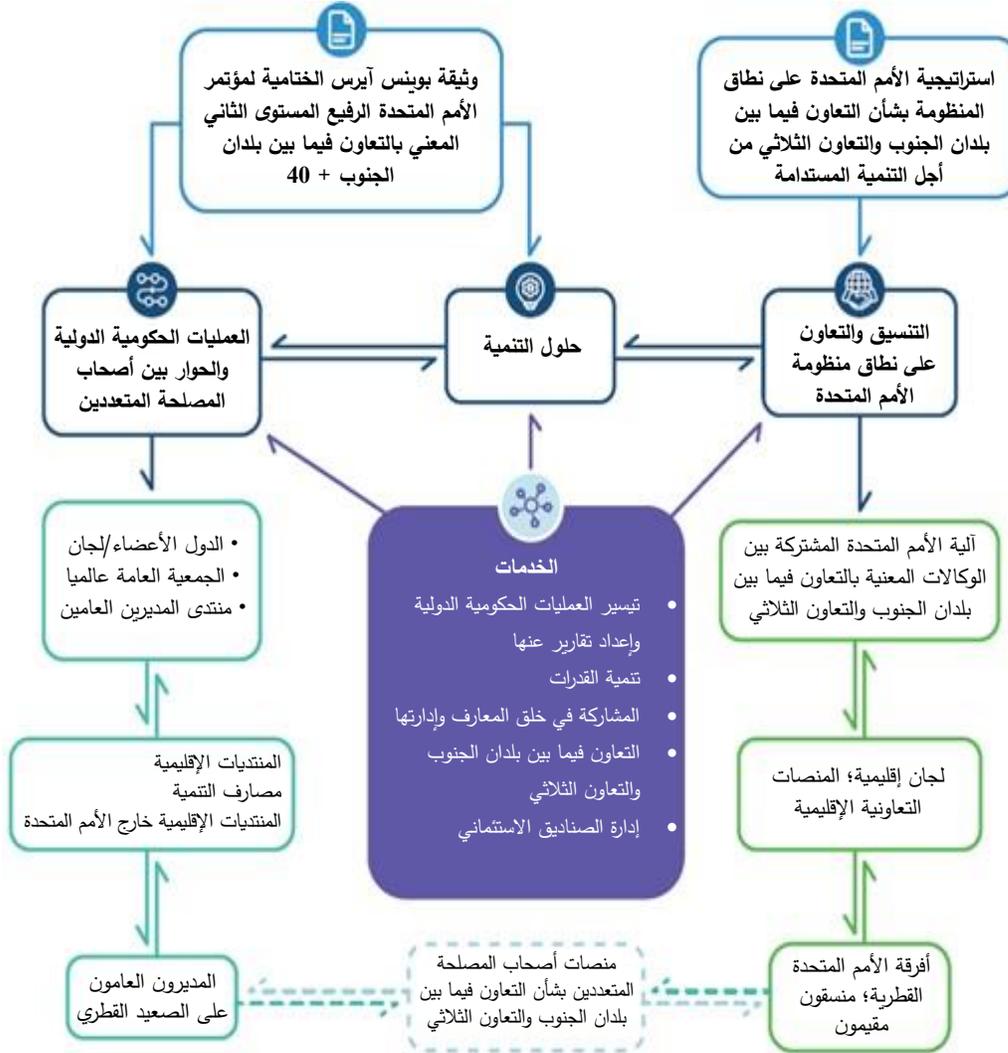
40 - ومن خلال هذه العملية، سيسهم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في التأثير على تصميم/تنفيذ سياسات البلدان النامية وخططها و/أو مشاريعها من خلال تبادل المعارف والوساطة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما سيسهم في نقل الممارسات الجيدة في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى البلدان النامية من خلال دعم إدارة الصناديق الاستثمارية.

خامسا - ترتيبات التنفيذ

41 - سيشدد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025، على اتباع نهج يركز تركيزا أكبر على دورة البرامج والإدارة القائمة على النتائج من خلال دمج خدماته المختلفة في منصة تخلق نظاما إيكولوجيا أكثر مؤاتاة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستستند هذه المنصة إلى ثلاثة مجالات نتائج متشابكة ومتراصة هي: (أ) دعم العمليات الحكومية الدولية والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ (ب) والتنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) وحلول التنمية. وستقدم مجالات النتائج الثلاثة هذه من خلال خمس خدمات هي: (أ) تيسير العمليات الحكومية الدولية وإعداد تقارير عنها؛ (ب) وتنمية القدرات؛ (ج) والمشاركة في خلق المعارف وإدارتها؛ (د) ومختبر حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (هـ) وإدارة الصناديق الاستثمارية.

42 - وسيقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب النتائج الثلاث في الإطار الاستراتيجي من حيث إيصال الأثر من الصعيد العالمي إلى الصعيدين الإقليمي والقطري. فعلى الصعيد القطري، يتوخى المكتب إنشاء منصة لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية. وسيعزز المكتب شراكات العمل مع مكتب تنسيق التنمية واللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل إرساء أساس سليم لإنشاء وتشغيل هذه المنصات المتعددة أصحاب المصلحة، كما يوضح الرسم البياني التالي.

تقديم خدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي



إدارة النتائج والمساءلة

43 - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كفاءة جودة مبادراته عن طريق إدماج مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكونات التعاون الثلاثي في تصميمها بطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج. وسيواصل أيضاً ضمان احتواء مشاريعه على نظرية للتغيير وإطار النتائج والموارد ينشئ سلسلة منطقية قوية، وإدماج مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكونات التعاون الثلاثي (حسب الاقتضاء)، والدروس المستفادة من الأدلة، والبرمجة القائمة على المخاطر، وخطة تقييم محددة التكاليف بالكامل.

44 - وستستند تقييمات البرامج والمشاريع إلى أدلة جيدة، وستتخذ الإدارة إجراءات تستجيب بها لتوصيات المقيمين في حين وقتها. وسيسعى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا إلى تحسين رضا الشركاء المنفذين عن خدماته، وللاضطلاع بدور استباقي في إدماج نهج فعال لإدارة المخاطر في عملياته، عملية صنع القرار ونموذج الأعمال. وسيمثل المكتب لسياسات وإجراءات البرنامج الإنمائي لكفالة الإدارة تحقيقا للنتائج والمساءلة.

الاتصالات الاستراتيجية

45 - سيعزز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من مناصرته واتصالاته الاستراتيجية لزيادة فهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتسهيل الضوء عليه والمشاركة فيه، وذلك بإبراز الأثر الإيجابي لهذه الطرائق وقيمتها الإضافية في التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتعزيز دور المكتب كقوة حفازة في تلك العملية. وتشدد استراتيجيته الإعلامية على نشر المعلومات ذات الصلة بالمكتب، فضلا عن التفاعل بشأن القضايا السياسية، ومبادرات الدعوة والمشاريع داخل منظومة الأمم المتحدة، وبين الشركاء في الحكومات ومراكز البحوث ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب. وسيجري فعل ذلك من خلال التوزيع الاستراتيجي لرسائل رئيسية، ونشر نشرات إلكترونية، وتيسير لقاءات على وسائل التواصل الاجتماعي وأحداث مستهدفة. وينبغي تنظيم حلقات عمل واجتماعات مع كيانات الأمم المتحدة وشركائها خارج منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الإطار الاستراتيجي الجديد. وسيضع المكتب أيضا دليلا للمهنيين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حسب الموقع ومجال الخبرة لأغراض التوعية والدعوة والاتصال.

الشراكات الاستراتيجية

46 - طبقا للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، يتوخى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب شراكة عالمية مفعمة بالحياة وتستفيد من موارد جميع أصحاب المصلحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع ضمان الاتساق التام مع التوجه الاستراتيجي والبرنامج المقترح للمكتب. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز علاقات العمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة التي تقدم خدمات السكرتارية للعمليات المعيارية والحكومية الدولية، ومنصات المتابعة والاستعراض التي يناقش فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أو يمكن أن تؤدي دورا هاما في تعزيز تفاعلها مع اللجنة الثانية للجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) وتعزيز العلاقات مع مكتب التنسيق الإنمائي واللجان الإقليمية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل التنفيذ والرصد المرحليين لاستراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة الفعالية والكفاءة في تحقيق النتائج على الصعيدين الإقليمي والقطري. ولما كانت اللجان الإقليمية هيئة سياساتية معيارية حكومية دولية، ونائبا مشتركا لرئيس منصات التعاون الإقليمي للأمم المتحدة، سيكون الانخراط معها ذا أهمية خاصة لتعزيز عمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي؛

(ج) ودعم إنشاء آليات ومنصات عالمية وإقليمية تعزز الشراكة والتعاون؛

(د) ومن خلال آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الشروع في آليات للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وإشراك منصات التعاون المتعددة الأطراف وشركاء التعاون الثلاثي لتسريع المشاريع التي ييسرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومساعدة الشركاء على تعزيز دعمهم البرنامجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(هـ) والربط بين فرادى الدول الأعضاء ومجموعاتها، بناء على طلب الدول الأعضاء، كلما أمكن ذلك، وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأقليمية ومؤسسات التمويل الإنمائي والصناديق الخاصة لبلدان الجنوب، والجامعات ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب في منصة لتتسيق المبادرات التي تعزز تبادل المعارف وتنمية القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها والمشاركة في تصميمها واحتضانها وتوسيع نطاقها؛

(و) واستعراض وتحديث اتفاقات الشراكة القائمة واستكشاف أوجه التآزر مع وكالات الأمم المتحدة ذات الولايات المواضيعية، وشبكة السياسات العالمية، ومختبرات تسريع الأثر الإنمائي للبرنامج الإنمائي، وشبكات القطاع الخاص في الأقاليم، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتخصيب المعارف والابتكار والتعاون؛

(ز) وتعزيز شبكات المفكرين العالمية فيما بين بلدان الجنوب وتوسيع الشراكات مع مراكز البحوث والجامعات ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب لزيادة أهمية وفائدة واستيعاب المنتجات والتقارير المعرفية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

القوة العاملة المتنوعة والموهوبة والابتكارية

47 - يلتزم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحقيق تنوع في القوى العاملة من حيث نوع الجنس والجنسية والثقافة على جميع الأصعدة. كما أنه ملتزم بتعزيز المواهب والابتكار بين القوى العاملة التي لديه فيما يتعلق بالتوظيف والتطوير الوظيفي. وسيعمل المكتب كحفاز وليس كمنفذ وحيد، حيث سيدعو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة مكلفة بولاية مواضيعية للتعاون في مبادرات مشتركة، وإنتاج إحاطات مواضيعية وتقديم خدمات أخرى حسب الاقتضاء. وسيوفر المكتب أيضا موارد حفازة لدعم مشاريع ومبادرات التعاون المتبادل فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مختلف ميادين التعاون التي حددتها البلدان النامية. وسيستفيد عندما يفعل ذلك من خبرة كيانات وشبكات الأمم المتحدة المواضيعية ذات الصلة بهذا الشأن. وسيتمكن ذلك المكتب من مواصلة تركيز قوته العاملة على الجوانب الوظيفية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتقديم الخدمات الخمس المبينة في الإطار الاستراتيجي والتي تشمل جميع المجالات المواضيعية، مما يسهم في تحقيق النتائج الثلاث جميعها بطريقة مترابطة.

التمويل

48 - خصص البرنامج الإنمائي مبلغ 30,7 مليون دولار لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2022-2025: منه مبلغ 9,7 ملايين دولار لميزانيته المؤسسية و 21 مليون دولار لميزانيته الخاصة بالبرمجة الأساسية. وسيخصص كل مبلغ من هذين المبلغين لكل نتيجة على قدم المساواة وسيغطي الموارد البشرية والأنشطة البرنامجية على حد سواء. وستحسب الوظائف التي يعمل شاغلوها مباشرة في

المشاريع الممولة من الموارد المخصصة في إطار النتيجة ثلاث. وعلى أساس الاحتياجات، سيقوم مكتب الأمم المتحدة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باكتشاف سبل التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي والصناديق الخاصة لبلدان الجنوب والشمال من أجل مبادرات التعاون المشتركة الخاصة بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيبذل المكتب جهودا كافية بالتعاون مع شركاء التمويل لضمان الاستدامة التشغيلية لإدارة الصناديق الاستثمارية.

الخدمات الرقمية والخضراء

49 - أظهرت عملية تصريف الأعمال التي اعتمدت أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يستطيع أن يقدم الكثير من خدماته افتراضيا. وباستخدامه التكنولوجيات الرقمية، يمكن للمكتب أن يجعل تصريف أعماله أكثر فعالية من حيث التكلفة، وأن يشرك عددا أكبر وأكثر تنوعا من أصحاب المصلحة، وأن يحد من بصمته الكربونية. غير أن المكتب تعلم أيضا أن استخدام التكنولوجيات الرقمية يمكن أن يحد من مشاركة البلدان التي تكون فيها الهياكل الأساسية الرقمية وإمكانية الوصول إليها محدودة. ولذلك، فإن المكتب سيعطي الأولوية لتنظيم المناسبات المختلفة (على الإنترنت وشخصيا) للحد من السفر إلى الحد الأدنى اللازم، وضمان مشاركة واسعة النطاق وشاملة للجميع، وخفض تكاليفه وبصمته الكربونية. وسيدعم هذا النهج المختلط أيضا طريقة عمل المكتب من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيات الرقمية في جميع أعماله وتقليل رحلات العمل والاجتماعات الشخصية. وسيشجع المكتب، كلما أمكن، على تطوير ونقل التكنولوجيات الخضراء في المشاريع التي يدعمها المكتب.

سادسا - الرصد والتقييم وإعداد التقارير

50 - سيواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باستناده إلى إنجاز الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021 تعزيز الرصد والتقييم وإعداد التقارير عن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، وفقا لقرارات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتوصيات المنبثقة عن تقييم الإطار الاستراتيجي للفترة 2014-2017، واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021، ومراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2020. وسيواصل المكتب تعزيز ثقافة إدارة النتائج في جميع برامج عمله بما في ذلك الصناديق الاستثمارية، مما سيقفل الجودة والتوجيه نحو النتائج عند وضع وتنفيذ ورصد وتقييم خطط عمله المتكاملة السنوية، وخطط عمله السنوية ومشاريع الصندوق الاستثمارية وإعداد تقارير عنها، وفقا لسياسات وإجراءات البرنامج الإنمائي المؤسسية.

51 - وللمضي قدما، سيركز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تركيزا أكبر على تتبع وتحليل مدى إسهام جهوده في إحداث تغيير تحويلي ومنهجي على مستوى النتائج، بالإضافة إلى رصد مدى كفاءة وفعالية ما يحققه من نواتج وإعداد تقرير عن ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، يتضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد للإطار الاستراتيجي بيانات ومؤشرات للنتائج على مستوى النتائج والنواتج، وهي متوافقة أيضا مع إطار الرصد والتقييم الخاص بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية واستراتيجية منظومة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وخطة عمله.

52 - وسيعزز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تعاونه مع الكيانات الأخرى لرصد المؤشرات المدرجة في خطة العمل لاستراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإطار الاستراتيجي المتكامل للنتائج والموارد من خلال الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاستعراض الشامل للسياسات، ونظام إدارة المعلومات التابع لمكتب تنسيق التنمية، والدراسة الاستقصائية لمقار كيانات الأمم المتحدة ونظام رصد أهداف التنمية المستدامة، من بين أمور أخرى. وسيعزز المكتب أيضا التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى بغية دمج طائفة من المؤشرات المشتركة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار الرصد والتقييم وإعداد التقارير للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ورصد تلك المؤشرات.

53 - وسيطور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خطة تقييم محددة التكاليف تماما تغطي فترة الإطار الاستراتيجي، 2022-2025، لتقييم التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات التقييم المتفق عليها، وإنتاج نتائج التقييم لدعم التغيير، ودعم جمع المعارف، والتأثير على عمل المكتب. وسيجري استعراض خطة التقييم سنويا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستتبع تقييمات مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب سياسة ومعايير التقييم التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وستكلف جهة بإجراء استعراض منتصف المدة وتقييم نهائي مستقل لهذا الإطار الاستراتيجي. وسيدعى مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي ليعمل كخبير تقني أثناء تعيين المقيمين وكعضو في الفريق المرجعي أثناء التكليف بإجراء التقييم النهائي للإطار الاستراتيجي. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع شركائه في الصناديق الاستثنائية، بتيسير و/أو تشجيع التكليف بإجراء تقييمات للجودة وتقييمات لتأثير حافظات ومشاريع الصناديق الاستثنائية.

54 - وسيتعاون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم جهود الأمم المتحدة في بناء قدرات المقيمين في بلدان الجنوب على تقييم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيعمل المكتب أيضا مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومكاتب التقييم التابعة لمختلف كيانات الأمم المتحدة لوضع وتعميم توجيهات لتقييم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تديرها كيانات الأمم المتحدة.

55 - وستستعرض الدورات التي تعقدها اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كل سنتين تقارير مدير البرنامج عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025. وبالإضافة إلى ذلك، سيدرج مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب معلومات عن عمله في تقارير مدير البرنامج الموجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 من خلال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيصدر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقريرا سنويا يعكس فيه تحقيق نتائج وموارد إطاره الاستراتيجي وصناده الاستثنائية. وسوف تكمل المعلومات التي تُجمع عن طريق الرصد والتقييم والبحوث وإدارة المعارف وإنتاج التقارير التحليلية والموجزات السياساتية العالية الجودة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تيسر عمليات صنع السياسات والبرمجة فيما بين بلدان الجنوب.